

جدول (١٨): الدين العام المحلى^١
(بيان مفصل)

(مليون جنيه)

بيان ربع سنوى				بيان سنوى				
مارس-١٦	ديسمبر-١٦	سبتمبر-١٦	مارس-١٧*	يونيو-١٦	يونيو-١٥	يونيو-١٤	يونيو-١٣	يونيو-١٢
٣,١٥٨,٦٩٥	٣,١٢٠,٠٦٨	٢,٦٨٩,٥٢٤	٢,٣٥٠,٠٨٢	٢,٤٨٠,٩٢٦	١,٩٩٣,٢٦٣	١,٦٥٦,٩٤٨	١,٤١٠,٦٦٣	١,١٢٢,١٨٧
٢,٩٠٨,١٤١	٢,٨٤٠,٨٣٥	٢,٥٢٣,٠٨٤	٢,٢٩٤,١١٦	٢,٤١١,٢٦٨	١,٩٦٨,٥٠٥	١,٦٠٦,٠٣٧	١,٣٦٣,٧٠٦	١,٠٨١,١٠٣
٣٢٩,٣٠٥	٣٥٠,٨٩٠	٢٤٩,٢٩٨	١٥٣,٦٢٥	١٦٠,٥٣٥	١٣٩,٣٥٥	١١٩,١٠٩	١١٠,٣٢١	١٠٥,٦٧٥
٥١,٣٩١	٥٣,٠٦٤	٥٣,٢٣٣	٥١,٠٩٤	٥١,٥٣٤	٥٢,٨٦٥	٥٢,٦٤١	٥١,٣٨٢	٥٢,٨١٠
٢٧,٣٦٠	١٨,٥٩٣	٢٩,٦٢٥	٤٦,٥٦٥	٣٩,٣٤٣	٦١,٧٣٢	١٥,٥٥٧	١١,٩٨٢	١١,٧٨١
٥٣٧,١٩٦	٥١٨,٤٦٤	٤٠٣,٠١٦	٣٥٤,٠٢٢	٤٠٠,٢٨٢	٢٨٦,١٨١	٢٠٨,٢٧٩	٢٢١,٤٣٦	١٩٨,٠٦٧
٤٣١,٣٠٢	٤١٩,٠٠٤	٣١٩,١٧٧	٢٨٦,٠٤٥	٣٢١,٩٢٤	٢٣٣,٠٥٤	١٧١,٦٩٧	١٩١,٤٣١	١٧٣,٣٤١
١٠٥,٨٩٤	٩٩,٤٦٠	٨٣,٨٣٩	٦٧,٩٧٧	٧٨,٣٥٨	٥٣,١٢٧	٣٦,٥٨٢	٣٠,٠٠٥	٢٤,٧٢٦
١٦١,٩٣٠	١٤٣,٥٢٥	١٣٤,٤٦٣	١٣٠,٦٩٠	١٤٦,٨٢٩	١٢٨,٢٩٤	٦٠,٦٦٢	٤٨,٣٩٦	٤٢,٤٠٩
٢٨,٦٧٦	٢٥,٤٧٢	٢٠,٩٩٩	١٦,١٤٨	٢٩,١٢٨	١٣,٤٣٥	٨,٥٢٣	٦,٤٠٩	٥,٩٠٢
٢٧,٣٦٠	١٨,٥٩٣	٢٩,٦٢٥	٤٦,٥٦٥	٣٩,٣٤٣	٦١,٧٣٢	١٥,٥٥٧	١١,٩٨٢	١١,٧٨١
٢,٦٢١,٤٩٩	٢,٦٠١,٦٠٤	٢,٢٨٦,٥٠٨	١,٩٩٦,٠٦٠	٢,٠٨٠,٦٤٤	١,٧٠٧,٠٨٢	١,٤٤٨,٦٦٩	١,١٨٩,٢٢٧	٩٢٤,١٢٠
ملاحظات (نسبة إلى الناتج المحلى الإجمالى) /٥								
%٩٠.٨	%٨٩.٧	%٧٧.٣	%٨٦.٨	%٩١.٦	%٨١.٦	%٧٧.٨	%٧٥.٨	%٦٧.٠
%٧٥.٤	%٧٤.٨	%٦٥.٧	%٧٣.٧	%٧٦.٨	%٦٩.٩	%٦٨.٠	%٦٣.٩	%٥٥.٢

المصدر: وزارة المالية و البنك المركزى المصرى
* بيان مبدئى، خاضع للمراجعة.

١/ يمثل رصيد الدين المجمع المستحق على الحكومة العامة والهيئات الاقتصادية بعد استبعاد إقتراض الهيئات الاقتصادية من بنك الإستثمار القومى.

٢/ يمثل إقتراض قطاع الموازنة من ودائع الهيئات ضمن حساب الخزانة الموحد فى شكل تسهيلات ائتمانية، أى انه دين بين قطاع الموازنة والهيئات الاقتصادية لذا يتم طرح قيمة هذا الإقتراض من اجمالى الدين العام المجمع وكذلك من صافى ودائع الهيئات الاقتصادية.

٣/ تم ادراج ودائع صناديق التأمين بالفعل ضمن ودائع الحكومة العامة، انظر جدول (١٦).

٤/ تم استبعاد ودائع الصناديق التى تم ربطها كتسهيلات لقطاع الموازنة بداية من يونيو ٢٠٠٦.

٥/ تم مراجعة تقديرات الناتج المحلى الإجمالى مؤخراً لتصبح ٣٤٧٨ مليار جنيه فى عام ٢٠١٧/٢٠١٦ بدلاً من تقديرات سابقة بنحو ٣٤٠٧.٧ مليار جنيه. فى حين قدرت توقعات الناتج المحلى الإجمالى للسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٧ بنحو ٤٢٨٦.٥ مليار جنيه وفقاً لتقديرات وزارة المالية.